حكم الآخر فالمحمول على الفن الاول وان كان هو الالفاظ الدالة على المسائل التي هي علم المعاني
فهو مدلول الفن فجعل الفن نفس مدلوله لغاية المناسبة بينهما ولذلك صح قولهم الادراك كاسمه
من غير اعتبار حذف ولك ان تحمل علم المعاني على الالفاظ الدالة بتعليل قوله بمنزلة المفرد
يعني ان المعاني ليس جزء البيان حقيقة بل كالجزء منه لان رعاية المطابقة لم تعتبر في البيان
على وجه الجزء منه بل بمعنى اعتبارها فيه ان الايراد الذي هو مقصود البيان انما يعتبر بعد رعاية
المطابقة ولو علل التقديم بمجرد هذه البعدية لكفى قوله ملكة يقتدر بها على الوجه ان اراد
بالملكة هنا كيفية للنفس تتمكن بها من معرفة جميع المسائل يستحضر بها ما كان معلوما مخزونا
فيها ويستحصل ما كان مجهولا منها ولو حمل الملكة على ما يذكرونه في مراتب الادراك من ملكة الانتقال
الى النظريات وهي العقل بالملكة ومن ملكة استحضار النظريات التي حصلتها اولا ثم صارت
مخزونة عنده متى شاءت من غير حاجة الى كسب جديد وهي العقل بالفعل لم يصح اما الاول فظ
واما الثاني فلان الشخص اذا تمكن من معرفة جميع مسائل علم بعد علمها بذلك العلم بلا اشتراط
ان يكون قد حصل جميع المسائل اولا وصارت مخزونة عنده وان تمكن من معرفة كل منها بلا كسب
فان من هو فقيه بلا ريب كابي حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى لم يعرفا بعض المسائل على ما نقل عنهما
في الكتب وايضا كان الفقهاء يحتاجون في معرفة بعض المسائل بعد ما تحققت فقاهتهم بلا شك
الى الاجتهاد والكسب الجديد وكلامه رحمه الله في الشرح مائل الى الثاني فهو محل تأمل قوله
ويجوز ان يريد به نفس الاصول والقواعد المعلومة ووصفها بالمعلومة اشارة الى وجه التجوز
فان الظاهر ان العلم حقيقة في الادراك مجاز في القواعد المذكورة اطلاقا للمصدر على المفعول
ولم يجعل حقيقة فيهما ترجيحا للمجاز على الاشتراك وكذا اطلاق العلم على الملكة مجاز اطلاقا
لاسم المسبب على السبب او بالعكس وقد يقال يتبادر الى الفهم من اطلاق العلم على المعلوم المدونة
والصناعات الملكة او القواعد من غير استعانة بقرينة وهذا آية النقل فلفظ العلم فيهما حقيقة
عرفية او اصطلاحية قوله ولا استعمالهم المعرفة في الجزئيات الظاهر انه اراد الجزئيات فقط

على ما عليه اصطلاح البعض ان المعرفة يقال للادراك الجزئي والعلم للادراك الكلي يعني انه
آثر لفظ المعرفة ههنا على العلم جريا على هذا الاصطلاح فيتوجه عليه ان ايثار لفظ المعرفة هنا
لا يحتاج الى الجريان على هذا الاصطلاح لاستقامته على تقدير ان يكون المعرفة مستعملة في الادراك
سواء كان ادراكا للكلي او للجزئي والجواب ان المص رحمه الله ذكر في الايضاح وقد جعله كالشرح
للتلخيص انه قيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات
والمعرفة بالجزئيات فشرح رحمه الله كلامه على وفق ما ذكره وقد يجاب بانه لما ترك لفظ العلم الى
المعرفة اقتضى نكتة والجريان على هذا الاصطلاح يصلح نكتة قصد اليه قوله ويستنبط منه ادراكات جزئية
الظاهر ان هذا التفريع مبني على اختصاص المعرفة بالجزئيات فيناقش بان هذا انما يستلزم
كون المدرك جزئيا لا كون الادراك جزئيا ولا يلزم من جزئية المدرك جزئية الادراك
لان ادراك الجزئي يجوز ان يكون كليا قال الحكماء انه تعالى عالم بالجزئيات على الوجه الكلي
والجواب انه ادراك الجزئي وان كان كليا في نفسه لكنه جزئي لادراك الكلي فان ادراك الكلي
كلي من جزئيات ادراك جزئية فجزئية المدرك يوجب جزئية الادراك بهذا المعنى فلذلك
استنبط رحمه الله جزئية الادراك من لفظ المعرفة المختص بادراك الجزئيات ولما كان جزئية الادراك
اعم من ان يكون بجزئية المدرك اولا وكان الواقع هنا واللازم من استعمالهم المعرفة هو الادراك
فسر ادراكا بالجزئيات بادراك الجزئيات فقال اي معرفة كل فرد فرد وقيل هذه العبارة من قبيل
حذف العاطف دون المعطوف اي كل فرد وفرد على ما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا
ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا اي ولبنا وتمرا
وفيه انه لو صرح بالعاطف وقيل كل فرد وفرد لم يجز ولم يحسن فلا احسن القول بحذفه وكانه
من قبيل تعدد حذف المضاف اليه صورة كتعدد الخبر في نحو هذا حلو حامض وتعدد الحال
نحو طعمته حلوا حامضا ورأيته اسود ابيض وضربت القوم واحدا واحدا قوله على ما اشار اليه
في المفتاح حيث قال في تعريف المعاني على ما تقتضي الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو
الكلام [illegible] الكيفيات وقد اسلفناك